المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي

- دراسة حالة المملكة العربية السعودية

Entrepreneurship as a strategy for economic diversification- Case study Saudi Arabia

السعيد بوشول
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
Said_bouchoul@yahoo.fr

نذير غانية
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
ghania_nadir@yahoo.fr

سعاد جرمون
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
djermoun-souad@univ-eloued.dz

Received:18 Oct 2017 **Accepted: 17 Nov 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص:

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف 2014 وحتى مطلع 2016، والتي أثرت سلبا على اقتصادات دول المصدرة للنفط خاصة السعودية ، نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية ، دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، حيث شرعت السعودية في إنجاز برنامج للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " ، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على استراتيجية التنويع الاقتصادي للاقتصاد السعودي وفقا لبرنامج التحول الوطني 2020 و رؤية السعودية 2030 ، لذلك تسعى السعودية لتعزيز النمو في القطاعات الأخرى وترسيخ نمط التفكير في المقاولاتية بين صفوف السعوديين وزيادة نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لذلك سطرت هدفين رئيسيين يتعلقان بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. الأول هو زيادة مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي وإلى 35 % بحلول عام 2030 والثاني هو زيادة نسبة الموظفين العاملين في هذا القطاع من إلى 53 % بحلول عام 2020.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، المقاولتية، رؤية 2030.

تصنيف JEL: L26

Abstract:

Oil prices witnessed a decline between 2014 and 2016, which negatively affected the economies of oil-exporting countries, especially Saudi Arabia. The oil sector is the main source of income from Saudi Arabia's gross domestic product, which has led to planning for economic diversification. Vision Saudi Arabia 2030 ", we will attempt to highlight the strategy of economic diversification of the Saudi economy in accordance with the national transformation program 2020 and the vision of Saudi Arabia 2030. Therefore, Saudi Arabia seeks to promote growth in other sectors and to establish the thinking of the contractor among the Saudis and Increased the activity of small and medium enterprises, and therefore set two main objectives for small and medium enterprises. The first is to increase the contribution of the SME sector to GDP and to 35% by 2030 and the second is to increase the proportion of employees working in this sector from 53% by 2020.

Key Words : Economic diversification, entrepreneurship, vision 2030.

Jel codes : L26

تمهيد :

تواجه اقتصادات الدول المصدرة للنفط عاما مليئا بالتحديات حيث تواصل أسعار النفط انحدارها شهد عام 2014 عدداً من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصادات دول المصدرة للنفط دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي حييث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لسعودية تعتبر

من الدول العربية المتضررة من الاعتماد على النفط في تمويل ايراداتها ، حيث شرعت في إنجاز برنامج للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي ، تلعب صناعة المقاولتية دورا حيويا في اقتصاديات العديد من دول العالم باعتبارها من أبرز محركات النمو الاقتصادي ، لذلك تسعى السعودية لتعزيز النمو في القطاعات الأخرى غير قطاع المنتجات النفطية وتطوير القطاع العام وترسيخ نمط التفكير في المقاولتية بين صفوف السعوديين وزيادة نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى الإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم المقاولاتية في تفعيل التنويع الاقتصادي للسعودية ؟ سنحاول الاجابة على الإشكالية وفقا للمحاور التالية :

أولا : ماهية المقاولاتية .

1. تعريف : المقاولاتية هي ظاهرة موجودة منذ القدم، لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقى الإجماع **لا يوجد** إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات تتمحور حول النقاط التالية[1] :

- المقاولة تتطرق إلى المقاول على أساس أنه شخص يتفرد بخصائص معينة ؛
- المقاولة عموما تتحدث عن الابداع ؛
- المقاولة هي خلق أو انشاء منظمة جديدة ؛
- القاولة هي خلق القيم ؛
- المقاولة تهتم بالمؤسسات ذات نسبة النمو المرتقعة ؛
- المقاولة تتضمن المخاطرة ؛
- المقاولة تهتم بالمسيرين الملاك .

2. أهم الصور في مجال المقاولاتية: إن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة، فأهم صور المقاولتية تتلخص في أربع أشكال المتمثل**ة في فرص الأعمال ، إنشاء منظمة، خلق القيمة والإبداع [2] .**

ووفقا لقول العالم بول رينولدز Paul Reynolds مؤسس المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor ، فإن نصف الرجال في الولايات المتحدة الذين يصلون لسن التقاعد ربما يكون لديهم فترة عمل مقولاتي حر أتيحت لهم لمدة عام أو أكثر أثناء فترة عملهم .. كما أن واحدا من كل أربعة منهم انخرطوا في المقاولة والعمل الحر لمدة ست سنوات أو أكثر ، وهذا يعني أن المشاركة في خلق أعمال جديدة تعد من الأنشطة الشائعة بين العاملين في الولايات المتحدة على مدى حياتهم المهنية .قد ساعد في الآونة الأخيرة على التوسع في تعريف مصطلح المقاولة ليشمل التصورات العقلانية الناتجة عن روح المبادرة ولقد أدى ذلك إلى نشوء مبادرات ريادية في شكل مشاريع إجتماعية وسياسية ومعرفية ، ويعد أسبوع المقاولتية العالمي Global Entrepreneurship Week الذي يقام سنويا منذ عام 2008 أحد مظاهر الإهتمام بالمقاولتية وتوجيه الناس إلى فوائدها وحملهم على المشاركة في أنشطتها [3].

3. المقاولاتية وديناميكية التنمية الاقتصادية : لقد اهتمت الكثير من الدراسات و البحوث بدور المقاولة وخلق المؤسسات في النمو الاقتصادي للدول ، ولقد استحدثت لهذا الهدف برامج للدراسة و البحث ، ومن بين تلك البرامج GEM Global Entrepreneurship Monitor، من أهم الهيئات المتخصصة في انجاز الابحاث والدراسات في مجال المقاولاتية في مختلف دول العالم، المرصد العالمي للمقاولاتية يقدم تقاربر وإحصائيات عن تطور النشاطات المقاولاتية في مختلف المناطق والبلدان. حيث جعل من دراسة دور المقاولة في النمو الاقتصادي هدفه الرئيسي ، وقد اقترح هذا البرنامج :

4.

الشكل رقم 01 : نموذج تأثير المقاولتية على التنمية الاقتصادية وفق لـــــــــــــ GEM

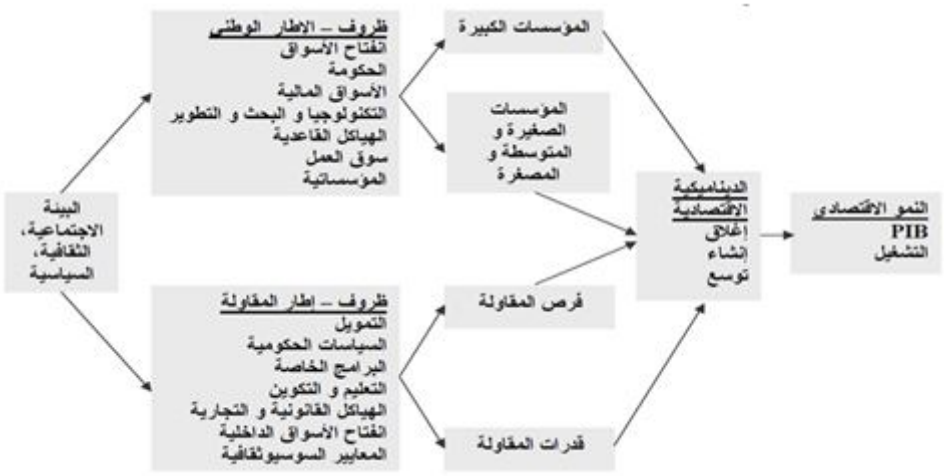

المصدر : لفقير حمزة ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة ، مذكرة ماجستير ، جامعة بومرداس ، 2009/2008 ، ص :41 .

ثانيا : تعريف حاضنة الأعمال .

1. مفهوم حاضات الاعمال :

- هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين, الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم, بحيث توفير لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك إلى لفترة محدد تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد[4] .

- تعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال(NBIA) حاضنات الأعمال بأنها :

أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال (المؤسسات)، من خلال منظومة من م وارد وخدمات دعم ومساندة ا لأ عمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج(الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار [5] .

- عملية دينامكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات [6]

2. أهداف حاضنات الأعمال : أما الغرض أو الأهداف التي أنشأت من أجلها حاضنات الأعمال فيمكن إيجازها في النقاط التالية [7]:

- تطوير الأفكار الجديدة و تعزيزها من أجل خلق و إيجاد مشروعات تكنولوجية، و اقتصادية متطورة ؛
- مساعدة أصحاب الابتكارات و الاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق ؛
- توفير الدعم و التمويل و الخدمات و التسهيلات المتاحة لكل من ينتسب لهذه الحاضنات المعنية ؛
- مساعدة الشباب من خريجي الجامعات و المعاهد العليا على إقامة مؤسسات و مشاريع خاصة بهم ؛
- مساعدة الباحثين الشباب على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها (مشاريع تخرج)، والانتقال من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري ؛
- تقليص الخطر و أسباب الفشل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة .

3. أهمية حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية :

تكتسي حاضنات الأعمال أهمية بالغة في مختلف دول العالم حتى أصبحت تعرف بالعملة العالمية الجديدة للتنمية الشاملة أساسا إلى مساعدة اصحاب المشاريع على تتحويل الأفكار الوليدة و التقنيات الجديدة إلى منتجات تتغلغل في

السوق وتحقق أرباح مجدية. وبذلك فهي تضمن تحويل الطاقات العاطلة عن العمل الى قوة ايجابية تحرك الاقتصاد الوطني من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح، حيث وصلت نسبة نجاح المؤسسات المحتضنة إلى 80 %مقارنة بالمؤسسات غير المحتضنة التي عادة ما يتوقف نشاطها خلال سنتين أو ثلاث، كما أن هناك نسبة كبيرة من المؤسسات المحتضنة التي طورت نشاطها وتحولت إلى مؤسسات كبيرة بفضل الدعم المقدم من الحاضنات، فضلا عن مساهمتها في تسويق التكنولوجيا وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة. فالبرازيل مثلا تضم حوالي 200 حاضنة أعمال حسب إحصائيات سنة 2003 تنتسب إليها أكثر من 1200 مؤسسة تشغل 5000 شخص(أكثر من 30% منهم نساء) ويتخرج من الحاضنة الواحدة حوالي 350 مؤسسة سنويا، 70 %من هذه الحاضنات مرتبط بالجامعات. أما الحاضنات في الصين فهي تحتضن أكثر من 4138 مؤسسة تساهم بتوفير 68975 منصب شغل، وقد حققت هذه المؤسسات المنتسبة أرباحا تفوق 48100000 دولار أمريكي[8].

ثالثا:التنويع الاقتصادي : (تعريف ، أهداف ، محدادت) .

.1 تعريف التنويع الاقتصادي :

- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية [9].

- ويعرف أيضا بأنه : هو عملية تنويع الدخل ، أي تسويع القاعدة الانتاجية ،وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمة) في الناتج المحلي الاجمالي ، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجة) ، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية ، قادرة على توليد موارد متجددة ،وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[10] .

- ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية. من خلال[11] :

- التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير ؛
- مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة ؛
- التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عاموديا .

.2 **أهداف التنويع الاقتصادي :** توصلت الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في اعتبارات أساسية [12]:

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي

والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

.3 **محددات التنويع الاقتصادي :** يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على **عملية التنويع**، وهي [13]:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية)من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية(؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني ؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال ،القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

رابعا : حاجة المملكة العربية السعودية إلى التنويع الاقتصادي . مزال لحد الآن هيكل الاقتصادي الحالي السعودي يعتمد اعتماد كبيرا على النفط ، ولم يحدث تغير ملموس في هيكل تنويع القاعدة الانتاجية الذي يسهم في خلق وظائف في القطاع الخاص ،وزايدة التنافسية و الانتاجية ،وتحقيق النمو المستدام ، وتأسيس اقتصاد صناعي سيكون ذو أهمية مستقبيلة عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض ، ومن ثم استقرار معدلات النمو في المملكة ،وعدم تقلبها الذي يعكر صفو تحولها إلى اقتصاديات ذات الدخل المتوسط أو المرتفع نتيجة التقلبات في معدلات النمو[14] ، سنحاول من خلال هذا المحور ابراز أداء الاقتصادي للملكة العربية السعودية :

1 - الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي : يوضح الشكل رقم 02 ، تنوع النشاط الاقتصادي للاقتصاد السعودي ، حيث يبن هيمنة نشاط التعدين و التحجير بنسبة 40.4 % .

الشكل رقم 02 : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لسنة 2016

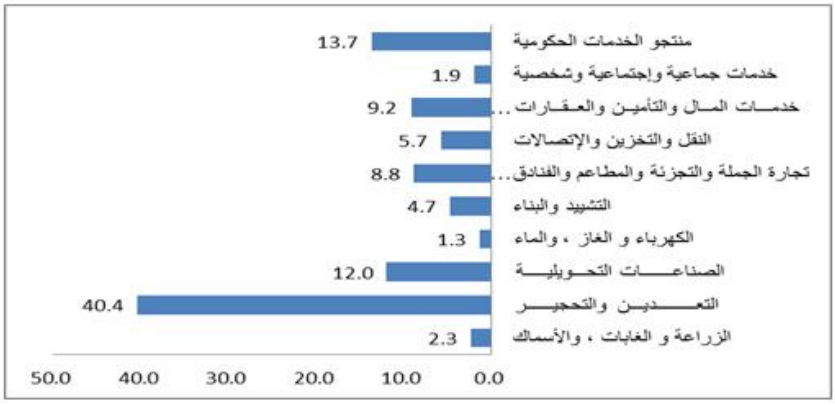

المصدر : من إعداد الباحثين ، بناء على معطيات الهيئة العامة للإحصاء السعودية .

2 - إجمالي الإيرادات النفطية : يتضح من خلال الشكل رقم 03 ، أن الاقتصاد السعودي يتعمد على الايراد النفطي بنسبة مرتفعة خلال السنوات 2010- 2016

الشكل رقم 03 : مساهمة القطاع النفطي إجمالي الإيرادات النفطية خلال 2010-2016

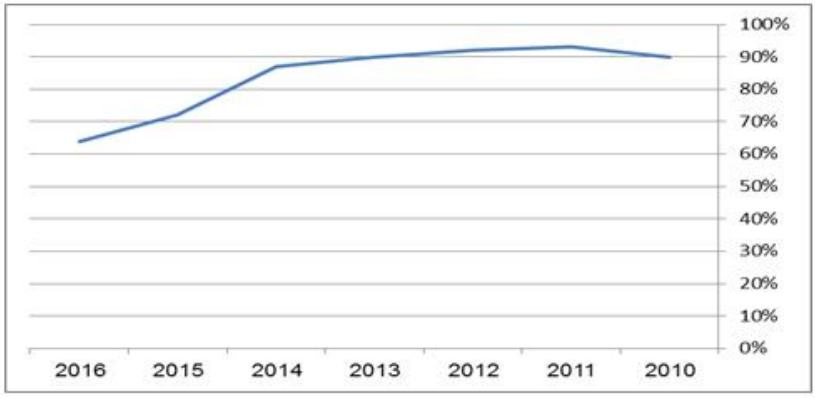

المصدر : من إعداد الباحثين ، بناء على بيانات وزارة المالية السعودية .

☜ **تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي** من اقتصاد لآخر وذلك من خلال نجاح استراتيجة التنويع الاقتصادي بها ، خاصة إذا توفرت لها الامكانيات و المقومات الأساسية ، حييث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، **السعودية** تعتبر من الدول العربية المتضررة من الاعتماد على النفط في تمويل ايراداتها ، حيث شرعت في إنجاز برنامج جريء للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي . تعتبر 2016م سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية »2030 . **ومن بين تلك الآليات نذكر: خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة** يعكس إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم إيراداتها حرص واهتمام القيادة الرشيدة بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ايمانا بدورها في زيادة مساهمة الناتج المحلي من 20٪ إلى 35٪ وفق رؤية المملكة 2030 إن من أولويات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، معالجة ثلاثة تحديات تتمثل في الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية، وفرص التمويل"[15].

خامسا : المقاولاتية كاستراتيجة للتنويع الاقتصادي وفقا لبرامج التحول الوطني 2020 للاقتصاد السعودي .

أكدت الرؤية 2030 على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها "أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات" ، ستبذل المملكة العربية السعودية قصارى جهدها لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خال تطوير اللوائح المناسبة للأعمال وتوفير إمكانية الحصول على التمويل وعقد الشراكات الدولية ومنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصة أكبر في المنافسات الحكومية. كما تركز الرؤية على منح أدوار أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وللمساعدة في تحقيق كافة إمكانات هذا القطاع الحيوي، تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مؤخرًا، ومن المتوقع أن تقوم بمراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العقبات وتيسير الحصول على التمويل وتمكين رواد الأعمال من تسويق وتصدير منتجاتهم وخدماتهم.

1- رفع ثقافة المقاولاتية .

من خلال الجدول رقم 01 ، والذي الذي يمثل الهدف الاستراتيجي لرفع ثقافة المقاولاتية ، وتعتبر وزارة وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 للوصول إلى 104.000 مؤسسة ، من خلال الدعم و تنمية مهارات الشباب .

الجدول رقم 01 : استراتيجية رفع ثقافة المقاولاتية .

الهدف الاستراتيجي الثالث	رفع ثقافة المقاولتية				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المقاولتية تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها				
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
عدد المنشآت القائمة (شركات ذات المسئولية المحدودة)	50,000	104,000	عدد	تحت الدراسة	347,015

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

وبخصوص بيئة المقاولاتية ، هناك مجموعة من المؤشرات تعرض نظرة موجزة عن ظروف إطار عمل المقاولتية حسب تقرير المرصد العالمي للمقاولتية GEM ، وقد تم تلخيص متوسط نتائج هذه المؤشرات في الشكل 04 . ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مقياس تقييم هذه المفاهيم يتكون من 9 نقاط، حيث 1 = غير كافٍ على الإطاق و 9 = كافٍ بشكل كبير ، ويظهر بعض الضعف في جميع العناصر الأساسية لبيئة المقاولاتية في المملكة العربية السعودية، باستثناء البنية التحتية المادية. كما أنها حققت 5 نقاط: مقاولتية بين كبار السن، والمتغيرات في السوق الداخلي، والعادات الاجتماعية والثقافية، والسياسات الحكومية في مجال الضرائب والبيروقراطية، بينما حققت الظروف الأخرى ما بين 3 و 4 درجات، ويُعد العاملان الأقل درجة هما: البحث والتطوير والتعليم في مجال المقاولتية في المستوى المدرسي، حيث حققا أقل من ثاث درجات.

الشكل 04. متوسط مؤشرات بيئة المقاولتية في المملكة العربية السعودية، المرصد العالمي المقاولاتية في 2016

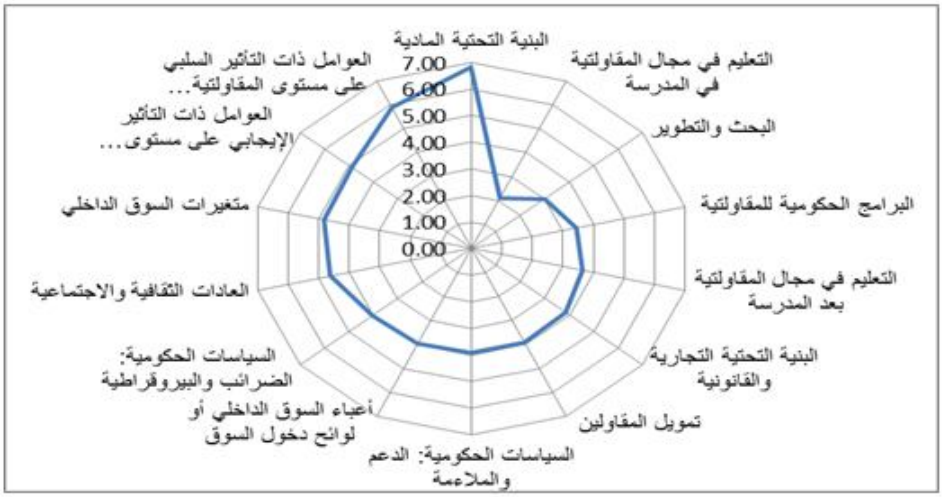

المصدر : تقرير المرصد العالمي المقاولاتية GEM ، المملكة العربية السعودية 16/17 ، www.gemconsortium.org

تميزت التجربه السعودية بالرغم من حداثتها بتوفير بيئه ملائمه لنمو المشروعات الصغيرة و المتوسطه من خلال تعدد جهات و صناديق دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطه,و دعم المشروعات الخاصة بالمرأة كنموذج للأسر المنتجه , بالإضافه الى منح قروض ميسرة دون فوائد, بجانب ترويج إنتاجات و مبتكرات المقاولين المتفوقين من خلال إشراكهم في المحافل الدولية للمقاولتية و دعم حصول بعضهم على جوائز تقديرية .

المعوقات التي تحد من دور المقاولاتية في إفادة المجتمع المعوقات البيئيه و هي المعوقات التي تتعلق ببيئه المنشآت الصغيرة و المتوسطه ,تسبب فشل هذه المنشآت و خروجها من السوق منها الركود الإقتصادي ,ضعف التمويل و صعوبة الحصول عليه ,مشكلات الإستثمار,المنافسة , نقص المعلومات ,المشكلات الإجتماعيه ,المشكلات التسويقية ,المعوقات الإدارية, المعوقات البشرية والمعوقات الفنيه , و التي يجب على المقاول ادراك هذه المعوقات و تلافيها حتى يتحقق الهدف من انشاء مشروعه[16] .

2- إستراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .

من خلال الجدول رقم02 ، والذي الذي يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع ، وتعتبر وزارة وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 35 % كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

الجدول رقم 02 : إستراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .

الهدف الاستراتيجي الرابع	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
	دعم الأسر المنتجة
	دعم ريادة الأعمال

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	33	35	%	60	لا ينطبق
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	20	21	%	36	51

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

3- **استراتيجية زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة :** يوضح الجدول رقم03 ، أن خطة التحول الوطني تستهدف خلق فرص عمل بنسبة 53 % خلال 2020 .

الجدول رقم 03 : استراتيجية زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الهدف الاستراتيجي الخامس	زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية
	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في القطاع الخاص والعام	51	53	%	42	48

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

يُعد برنامج التحول الوطني 2020 وسيلة تساعد في تحقيق رؤية 2030 وتحدد الأهداف الاستراتيجية، إلى جانب تحديد أهداف معينة يتم تحقيقها بحلول عام 2020 . ويحدد برنامج التحول الوطني التحديات التي تواجهها الهيئات الحكومية في القطاعات الاقتصادية والتنموية والتغلب عليها. وبحسب برنامج التحول الوطني 2020 ، فإن هناك هدفين رئيسيين يتعلقان بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. الأول هو زيادة مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 21 % بحلول عام 2020)وإلى 35 % بحلول عام 2030 (، والثاني ،% هو زيادة نسبة الموظفين العاملين في هذا القطاع من 51 % إلى 53 مقارنةً بالعدد الكلي للموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص

وذلك وفق خمس محاور رئيسية لتطوير القطاع والمشاريع (المبادرات) التالية [17]:

- **المحور الأول :** قيادة وتعزيز القطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المحور في ايجاد آليات للإدارة المؤسسية الرشيدة لتشجيع ودعم نمو المنشآت القطاع في السعودية ؛
- **المحور الثاني :** مشاريع التمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يتمثل الهدف الاستراتيجي في توفير قدرات تمويلية على مستوى عالي لتميكن المقاولين السعودين من تأسيس منشآتهم و تنميتها ؛
- **المحور الثالث :** تطوير قدرات وموارد المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، يتمثل الهدف الاستراتيجي في تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من النمو من خلال مساعدتها على بناء القدرات و الوصول إلى الموارد الضرورية ؛
- **المحور الرابع :** بيئة عمل محفزة لنمو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يمثل هدفها الاستراتيجي إلى تهيئة بيئة أعمال منظمة وقانونية و اقتصادية تسهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

- **المحور الخامس :** مشاريع نشر ثقافة المقاولتية ، ويتمثل الهدف الاستراتيجي في غرس روح المقاولية بين الشباب لايجاد حراك في المستقبل للمقاولتية .

وهذا كما يوضحه الشكل رقم 05 .

الشكل رقم 05 : خطط الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار رؤية 2030

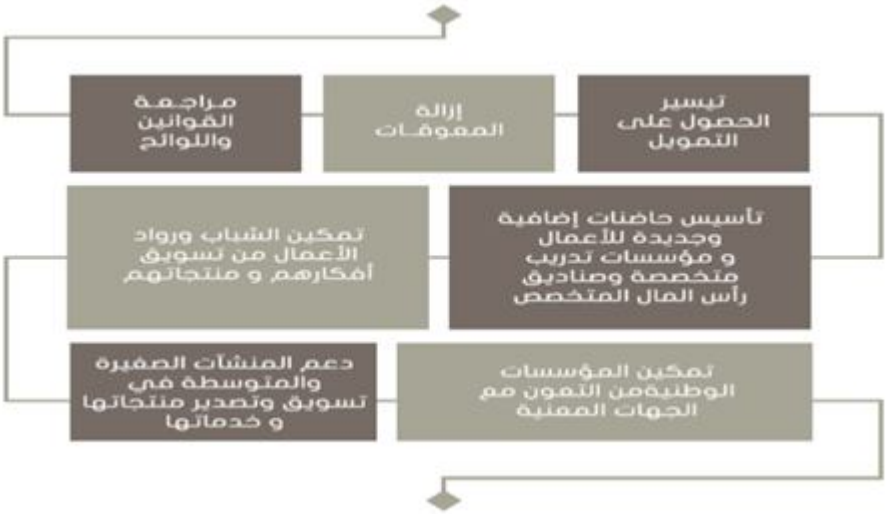

المصدر : تقرير المرصد العالمي للمقاولتية GEM ، المملكة العربية السعودية 16/17 ، www.gemconsortium.org

4- تجربة السعودية لحاضنات الأعمال : تواصل منظومة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية إطلاق مبادراتها ضمن مسار «دعم ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة»؛ إذ تستمر جهود مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تنفيذ مبادرة «حاضنات ومسرعات الأعمال»، وهي إحدى المبادرات المساندة في هذا المسار، وواحدة من مبادرات المدينة والمنظومة ضمن برنامج التحول الوطني 2020 المنبثق من رؤية المملكة 2030. وفي إطار هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم «**برنامج بادر لحاضنات التقنية**»، عملت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية حتى الآن على احتضان أكثر من 127 مشروعًا تقنيًّا، بلغت القيمة السوقية لخمسة وثلاثين مشروعًا منها 290 مليون ريال، فيما وفرت الشركات المحتضنة قرابة 800 وظيفة للشباب السعودي، كما تمكنت الشركات المحتضنة في برنامج بادر من استقطاب استثمارات محلية ودولية من مستثمرين أفراد وصناديق استثمار لدعم المؤسسات الناشئة بقيمة تتجاوز 75 مليون ريال. ويهدف برنامج بادر التابع لمدينة عبد العزيز للعلوم والتقنية من خلال هذه المبادرة إلى دعم إنشاء الشركات التقنية الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة؛ لتسهم بدورها في إيجاد الوظائف، وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، وزيادة المحتوى المحلي. وقد تمكَّن البرنامج منذ تأسيسه من تقديم خدماته المتخصصة لأكثر من 200 شركة تقنية ناشئة، بجانب مساعدة رواد ورائدات الأعمال السعوديين على تحويل أفكارهم التقنية إلى مشروعات استثمارية ناجحة [18].

الخلاصة :

دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي فكان اهتمام السعودية بالتنويع الاقتصادي هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة، حيث اتخذت السعودية إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة في ظل "رؤية السعودية 2030 "تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، وتعزيز النمو في القطاعات الأخرى غير قطاع النفطية وتطوير القطاع العام وترسيخ نمط التفكير في الثقافة المقاولتية بين صفوف السعوديين وزيادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لتصبح أيضا السعودية ضمن الاقتصادات ذات الدخل العالي والمعتمدة على الابتكار، وسيتحقق ذلك من خال تعزيز نمو بيئة المقاولتية الحيوية ومواءمة منظومة التعليم في المملكة لتلبية احتياجات السوق وإتاحة الفرص الاقتصادية للمقاولين السعوديين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار و المقاولتية في المؤسسات الكبرى. وأهم عوامل نجاح هذه الرؤية الطموحة ،

لابد من الانسجام والتوافق بين التطور في أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية والتطور المأمول في شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الهوامش والمراجع:

[1] لفقير حمزة ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة ، مذكرة ماجستير ، جامعة بومرداس ، 2009/2008 .

[2] محمد قوجيل ، مطبوعة دروس : المقاولتية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2017/2016 .

[3] http://sacmmedia.org/

[4] ادارة الفرص الاستثمارية/ مركز جدة للمنشآت الصغيرة www.jcci.org.sa/JCCI/ppt/

[5] عبيدات عبد الكريم ، حاضنات الأعمال آآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة ، مذكرة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2006 .

[6] عتياني، رنا أحمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد 2، جامعة سكيكدة، الجزائر ديسمبر 2004 .

[7] موسي عبد الناصر ، فرحاتي لويزة : تجارب دولية في حاضنات الاعمال ، الفرص و التحديات ، الملتقى الدولي : المقاولتية : التكوين و فرص الاعمال ، 8/7/6 افريل 2010 ، بسكرة .

[8] برييش السعيد ، طبيب سارة : دور حاضنات الاعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة .

[9] المعهد العربي للتخطيط ، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية . http://www.arab-api.org

[10] محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،غرداية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016 .

[11] جمعية الاقتصاد السعودية ، التنويع الاقتصادي ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ، اللقاء السنوي التاسع عشر ، الرياض ، مارس 2017 .

[12] موسى باهي ، كمال روابنية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة .

[13] المعهد العربي للتخطيط ، نفس المرجع السابق .

[14] أحمد البكر ، تحديات تنويع القاعدة الانتاجية في السعودية ، مؤسسة النقد العربي ، السعودية ، 2015 .

[15] ماجد بن عبدالله القصبي ، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،https://smea.gov.sa

[16] وفاء ناصر المبيريك ، نور جاسر الجاسر ، النظام البيئي لريادة الأعمل في المملكة العربية السعودية ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال : نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط ، 9-11/ 20147/09 ، الرياض .

[17] عادل بن محمد فقيه ، نحو تنمية قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في السعودية ، وزارة العمل ، السعودية .

[18] برنامج بادر لحاضنات التقنية ، بيانات صحفية ، https://www.badir.com.sa ، 5 أبريل، 2017م